علاقة الإصلاحات السياسية بالتغيرات الاجتماعية وأثرها في المجتمع الجزائري

لكحل صليحة

جامعة البويرة

مقدمة:

قدم "كلارك كير" عام 1960م نظرية عرفت بالتقارب أو الوفاق، وقد عرض فيها ما يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظما متشابهة، ويقوم التشابه على المظاهر المختلة للقيادة سواء في الاتجاه السياسي أو الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، وغيرها من الميادين التي نجدها في أغلب الأحيان في عملية الحراك وديناميكية دائمة أفقية و رأسية، ويرى "روستو" أن المجتمعات لابد أن تمر عبر مراحل محاولة التحسين والترقية في مختلف الميادين بالترتيب، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المدة اللازمة لكل مرحلة ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع بالبناء السياسي الذي يحاول وضع خطط حماية وتجديد الأساليب وطرق التسيير والقيادة بالإصلاح الدائم لإنقاص فرص الثغرات في مختلف الأبنية وتفادي الانهيارات السياسية وتناقص فرص قيام الثورات الداخلية، أو الحروب الخارجية، ويمكن ملاحظة التدرج التاريخي من خلال فكرة "هيجل" التي اعتبرها محركة للتاريخ، من خلال التغيرات التعاملية بين الأفراد وأنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد، وهي فكرة الديمقراطية الليبرالية المعاصرة بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد، على أساس من المساواة"، ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية التي حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة، فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية، وليس ثمة مجال آخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة، تختفي فيه السيطرة الامبريالية، هذا ما تكلمت عنه الدراسات النظرية في العالم من خلال البحوث الإسقاطية على سياسات وأساليب قيادية تحاول الوصول إلى أقرب بناء مثالي مسير.

من هنا هل يمكننا التساؤل عن السياسة التي تحكمنا أو نسير نحن كجزائريين تحت قوانينها التي لا تزال في صراع الإصلاح وإعادة الهيكلة لمختلف الأنظمة، منذ تواجد الاستعمار الفرنسي أين نجد جمعية علماء المسلمين تبنت الاتجاه الإصلاحي في 05 ماي1931 بالعاصمة وانتخبت ابن باديس رئيسا لها وتولى مناصب الهامة نخبة من المصلحين بعد أن اعترفت بها الحكومة الفرنسية ولقد كان للجمعية عدة أهداف التغيير والسعي إلى نشر الدعوة الإسلامية وتطهير الإسلام من الخرافات وتكوين كيان جزائري قوامه الإسلام واللغة العربية كما أنها عبرت عن رأيها في استقلال الجزائر التام حيث كان ابن باديس سيعلن الثورة على فرنسا لو لم توافه المنية سنة 1940م حسب بعض المنشورات التاريخية، ولا نزال ليومنا هذا نتعامل ونتعايش مع مصطلح الإصلاح السياسي في الجزائر، الذي أحدث عدة اتجاهات، وخلق عدد من التيارات السياسية، وتأثر وأثر في عدة ميادين، ونحن بهذه البحث نود لو نصل لحقيقة وجود علاقة بين الإصلاح السياسي والتغير الاجتماعي في الجزائر من عدمها !؟

وكيف تحدث الإصلاحات السياسية التغير في البناء الاجتماعي؟

وما مدى تأثير الإصلاح السياسي على التغيرات الاجتماعية التي تمس الفرد في المجتمع الجزائري؟

وما رأي الجزائري من مختلف الشرائح في الإصلاح السياسي في الجزائر؟

تحديد المفاهيم والقضايا النظرية: مما لا شك فيه أن مصطلح الإصلاح والتغيير بات من المصطلحات الشائعة في وقتنا الحالي، خصوصا بعد التحولات السياسية التي أحدثتها الثورات وغيرت في الخريطة السياسية في العالم العربي مؤخرا، والتي خلقت نوع من التفكير الجديد لدي هذه الشعوب، وكيفية اختيارهم للعلاقات السياسية، والصياغة الجديدة لنوع العلاقة التي تربطهم بحكامهم، وكذا كيفية القيام بواجباتهم وأخذ مستحقاتهم وحقوقهم، ومحاولة إيجاد الأسس العامة، في بناء دولة حرية وديمقراطية، بشكلها الصحيح التي تقضي على الفساد وتحارب كل ما يتنافى مع تحقيق المساواة بين أفراد الشعب الواحد، وتحقيق العدل في جميع مناحي الحياة داخل الدولة.

المفهوم اللغوي والشرعي: في المعاجم اللغوية نجد أن أصل الإصلاح من كلمة "صلح"، وهو نقيض الفساد، ويدل على الإقامة والتوفيق والخير، وأصل التغيير من "غير"، ويدل على اختلاف الحال وتبدله، أما السياسة، فأصلها من "سوس" وهي تدل على صلاح الشيء وحسن القيام به، أو فساده، أو على السجية والخلق، وفي شريعتنا الإسلامية، نجد أن مفردتي الإصلاح والتغيير، قد وردتا في كثير من النصوص الشرعية، ومنها:

" - ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا "الأعراف 56

" -إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله" هود 88

" -لا خير في كثير من نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس "النساء 114

" -إن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "الرعد 11

" - ذلك بأن الله لم يك مغيرا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم "الأنفال .53

" -ولأضلنهم ولأمنينهم ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ولآمرنهم فليغيرن خلق الله "النساء .119

ويظهر مما سبق أن الإصلاح صفة حسنة، ويدل دائما على الصلاح، ولم يرد هذا المصطلح في القرآن إلا ليدل على ما فيه خير ونفع، ولهذا عرف المفسرون الإصلاح بأكثر من مفهوم:

-قال القرطبي في تفسيره " :الإصلاح هو إصلاح الدنيا بالعدل والآخرة بالعبادة ،وهو عام في الدماء والأموال والأعراض، وفي كل شيء يقع التداعي والاختلال فيه بين المسلمين، وفي كل كلام يراد به وجه الله تعالى"[1].

-وقال الشيخ السعدي في تفسيره " :هو السعي في إصلاح عقائد الناس وأخلاقهم، وجميع أحوالهم، بحيث تكون على غاية ما يمكن من الصلاح، وأيضا يشمل إصلاح الأمور الدينية، والأمور الدنيوية، وإصلاح الأفراد والجماعات، وضد هذا الفساد"[1].

[1] خاص –بصائر /د .أنس جراب، طارق أحمد المنصوب، محددات الإصلاح السياسي، موقع جريدة الجمهورية، متوفر على : http://www.algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&id=8 ،)طبع في .(3/4/2010

أما مصطلح التغيير، فمن خلال التأمل في النصوص القرآنية، نجد أنه قد يكون محمودا وقد يكون مذموما ولهذا لا يوصف التغيير دائما بأنه تغيير للأحسن، بل قد يكون تحولا للأسوأ.

لذا نجد التشريع الإسلامي اهتم كثيرا بتحقيق الإصلاح في جميع شؤون الحياة، وليس غرابة أن نقول بأن الإسلام هو دين إصلاحي للنفوس والمجتمعات والأنظمة، وتنقية لها مما علق بها من شوائب الشيطان وهوى النفس وحب الدنيا وغيرها، و ليست مفردة الإصلاح متعلقة بالسياسة فحسب، بل نجد هناك الكثير من الاستخدامات لذات المفهوم في أبواب فقهية كثيرة، منها: إكمال النقص، التعويض عن الضرر، تشريع العقوبات وغيرها، مما سبق يظهر أن التشريع الإسلامي اهتم كثيرا بتحقيق الإصلاح في جميع شؤون الحياة، وليس غرابة أن نقول بأن الإسلام هو دين إصلاحي للنفوس والمجتمعات والأنظمة، وليس الإصلاح السياسي جديدا أو مستحدثا على الإسلام، بل هو مفهوم أصيل أكدت عليه كثير من النصوص وهو يهدف إلى تحقيق السياسة التي أرادها الشرع، وهي كما قال الفقيه الحنبلي ابن عقيل "ما يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وإن لم يضعه الرسول، أو لم ينزل به وحي "أو كما يرى الكفوي في التعريفات بأنها:" استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المنجي في العاجل والآجل"، لذا فالسياسة العادلة وإصلاح الظالم منها فيه خير للأمة في دنياها وآخرتها، والتشريع السياسي العادل كفيل بالوفاء بحاجات الناس ومطالبهم، في كل عصر وبيئة، على ضوء من روح التشريع وقواعده وغاياته، في كل ما لم يرد فيه نص خاص بعينه، كما أن حسن السياسة ينشر الأمن والأمان في أنحاء البلاد، وعندئذ ينطلق الناس في مصالحهم وأموالهم مطمئنين فتنمو الثروة، ويعم الرخاء، ويقوى أمر الدين.

المفهوم الاصطلاحي: أما تعريف الإصلاح السياسي فيقصد به "تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا ومحاربة مظاهر الفساد والضعف فيه، بوسائل مختلفة، بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة منه".

تغيير وتعديل : ويقصد به تجاوز المشاكل التي يعاني منها نظام الحكم في الدولة، وذلك عن طريق إسداء النصيحة، أو المشاركة في داخل نظام الحكم، أو إسقاطه وإحلال غيره مكانه، بحيث يؤدي إلى رفع الظلم وتحقيق العدل، ومحاربة الفساد والجور ومظاهر الخلل.

نظام الحكم: وهو السلطة بما فيها الحاكم ومن يعاونه في شؤون الدولة، كالوزراء، والمجالس التشريعية، كما هو في المفهوم الحديث.

جزئيا أو جذريا :أي أنه قد لا يهدف إلى قلب نظام الحكام، وتحويل ماهيته، أو لا يهدف إلى تغيير الحاكم، أو خلعه، وإنما الإبقاء عليه، مع مساعدته على تحقيق ما فيه خير للأفراد والأمة والدولة، وقد يهدف إلى عزل الحاكم وتغييره، أو الثورة عليه، حينما لا تجدي الأمور السابقة أي نفع أو جدوى[1] .

---

[1] خاص –بصائر /د .أنس جراب، طارق أحمد المنصوب، محددات الإصلاح السياسي، موقع جريدة الجمهورية، متوفر على : http://www.algomhoriah.net/articles.php?lng=arabic&id=8 ،)طبع في .(3/4/2010

[1] يرى البعض أن الإصلاح السياسي خلافا للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي، فهو تطوير غير جذري في شكل الحكم، دون المساس بأسس هذا النظام، ولهذا يخرج منه الانقلاب لأنه يشمل أدوات غير سلمية للتغيير، ويهدف إلى تغيير القائمين على النظام أكثر من كونه يهدف إلى إصلاح النظام،بينما يرى البعض أن الثورة أحد أشكال الإصلاح ا لسياسي، إلاأنها تعبير عن إصلاح سياسي راديكالي وسريع، كما أن الانقلاب لتغيير القائمين على النظام لأنهم أساؤوا استعمال السلطة ليأتي من يقومون بالإصلاح، هو أحد أشكال الإصلاح الس ياسي، إلاأنه شكل راديكالي غير سلمي للإصلاح، وأن من وسائل الإصلاح اقتلاع المنكر، والإرشاد إلى صواب الأمور، وتصحيح الأوضاع والأحوال.

محاربة مظاهر الفساد والضعف فيه :وذلك لأن الإصلاح السياسي لا يكون حال كون نظام الحكم صالحا لا تشوبه أي من مظاهر الخلل والضعف، وإنما يكون بسبب تفشي مظاهر الفساد والضعف، ومظاهر الخلل التي تشوب علاقة الحاكم بالمحكوم.

أما التغيير السياسي، فمفهومه يتحدد بناء على صفة هذا التغيير: فإن كان التغيير السياسي إيجابيا محمودا يهدف إلى محاربة الفساد وإزالته، وتحقيق الإصلاح، فينطبق عليه تعريف الإصلاح السياسي نفسه، وهو " : تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا ومحاربة مظاهر الفساد والضعف فيه، بوسائل مختلفة، بحيث يحقق المقاصد الشرعية المرجوة منه"، أما إن كان التغيير السياسي لا يهدف إلى هذه الأمور، بحيث يهدف إلى تكريس الفساد، أو محاربة الخير، فإنه يقصد به "تغيير وتعديل في نظام الحكم سواء أكان جزئيا أو جذريا بوسائل مختلفة، بحيث يتحقق دون النظر إلى المقاصد الشرعية المرجوة منه" ومن الأمثلة على التغيير السياسي السلبي، مثل الخروج على الحاكم المسلم لتولية الحاكم الكافر السلطة،أو المشاركة في الحكم لتنفيذ برامج سياسية تخالف الشريعة الإسلامية بشكل قاطع، أو للسماح بإظهار المنكرات وانتشارها داخل المجتمع، إلى غير ذلك من الصوروالأهداف .

ونجد أيضا في: قاموس "أكسفورد "الإصلاح بأنه "تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، إزالة بعض التعسف أو الخطأ ."الإصلاح يوازي فكرة التقدم ، وينطوي جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني) [1].

ويعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988) الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد " ويعتبر الإصلاح السياسي ركنا أساسيا مرسخا للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية ،والقانونية ، بما يضمن توافقا علما للدستور، وسيادة للقانون، وفصلا للسلطات، وتحديدا للعلاقات فيما بينها "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية[2] ."

وعرفته الموسوعة السياسية بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها ، وهو بخلاف الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام ،أنه أشبه ما يكون بإقامة الدعائم التي تساند المبنى لكي لا ينهار وعادة ما يستعمل الإصلاح لمنع الثورة من القيام أو من أجل تأخيرها"، أن كلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر

---

[1] محمد محمود السيد، الحوار المتمدن-العدد 3555 - 2011 / 11 / 23 - 19:42

[2] أميمة مصطفى عبود، مفهوم الاصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي الليبرالي الجديد، موقع منتديات السعودية تحت المجهر، متوفر على http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=22857 :. طبع في 1/4/2010.

السياسي العربي، فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم عدة مرات كما أشرنا، وبالتالي فان مفهوم الإصلاح ليس جديدا في العقل العربي –الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديما في الدولة الإسلامية، ويمكن اعتبار الأفكار التي نادى بها ابن تيمية بداية الدعوات الإصلاحية في العالم الإسلامي، أو ما يمكن تسميته بالإصلاح الديني، ثم تطور ليصبح مطلبا نهضويا طرحه المفكرون العرب قبل أكثر من قرن من الزمان "أي فترة ما يمكن أن نسميه عصر التنوير العرب" في سعيهم نحو تحقيق نهوض أو تقدم عربي في شتى مجالات الحياة، وقبل أن يصبح مفهوم الإصلاح، مفهوم متداول ومستقل في الأدبيات السياسية الحديثة، فان أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل:التنمية السياسيةPolitical Development، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغيير Change ، وجميع هذه المفاهيم تقريبا مرتبطة بالعالم الثالث ومنه الوطن العربي، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة، دقيقة وواضحة إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة، إلا انه ولغايات هذه الورقة يمكن استخدام التعريف التالي لمفهوم الإصلاح: التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولاسيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج كما سبق وذكرنا.

دراسات سابقة تصب في نفس السياق: إن أهمية هذا الموضوع في حقل الدراسات الميدانية أو النظرية واسع، سواء من حيث التطرق للجانب التعريفي للمصطلحات ومدى قياسها وارتباطها بالواقع، وقد سبق طرحنا عدة أسئلة، والحقيقة أن الإجابة عليها يتأثر بالارتباط الإيديولوجي للمعنى بالإجابة، إذ يرى دعاة وأنصار الفكر الماركسي أن كل الإصلاحات والتغييرات التي يمكن أن تحدث في الفكر الرأسمالي لا جدوى أو قيمة لها لأنها عاجزة كليا عن حل تناقضات النظام الرأسمالي البشع، وهي لا تهدف إلا إلى استمرار سيطرة الطبقة البرجوازية على الطبقة العاملة واستغلالها، وبالتالي فان وظيفتها الأساسية هي تأخير قيام ثورة الطبقة لكادحة على النظام الرأسمالي، في تعيق التغير أو حتى السماح له بالظهور، باعتبار أن الثورة هي الحل الوحيد للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها النظام الرأسمالي، فان هذا النظام سيحاول على قدر المستطاع منع حدوث التغير ومحاولة الحفاظ على المكانة العامة للنظام القائم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الكثير من الإسلاميين في العالم العربي يرون أن كافة الإصلاحات والتغييرات التي تتبناها الأنظمة العربية العلمانية لن تفلح في حل المشكلات والأزمات المختلفة التي تعاني منها هذه الأنظمة لان الإسلام هو الحل فقط.

بالإضافة إلى أن بعض الدراسات أدرجت أيضا تفسير حجم التغير الذي تحدثه الإصلاحات، فنجد أنه وثمة تساؤل في هذا المجال وهو: ما المدى أو الحجم الحقيقي للتغيرات المطلوبة بحيث يمكن أن تندرج تحت مفهوم الإصلاح؟ فأحيانا يمكن إحداث تغييرات رمزية أو صورية أو تجميلية في مؤسسة معينة أو سياسة ما، ذلك أن مثل هذه التغيرات الهامشية البسيطة أو الشكلية ذات قيمة ومغزى لمن يقف وراءها، فالإصلاحات الجزئية والشكلية الانتقائية التي تقوم بها بعض الأنظمة العربية، مثل إجراء انتخابات

صورية أو إجراء حوار مع بعض جماعات المعارضة أو رفع شعارات مثل الشفافية والمساءلة أو التنمية السياسية، ....الخ هي إصلاحات مبتورة بلا جدوى أو مضمون، وبالتالي لا تندرج تحت مفهوم الإصلاح أو الـتغيير، أن أي تغيير حقيقي يعني الانتقال من وضع إلى وضع مغاير كليا وبالتالي فان التغييرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة.

وفي الأخير نستخلص بعض نتائج الدراسات التي تطرقت تقريبا لنفس الموضوع، والتي حددت شروط أو ظروف يمكن لتغيير في وضع ما إطلاق عليه مصطلح الإصلاح، وبينتها في نقاط نذكر منها: 1-أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دوا إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح اقرب إلى الترف .فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي.

2- أن يكون التغيير نحو الأفضل، فتسود الحرية محل الاستبداد، أو العدالة محل الظلم، أو الأمن محل الخوف والتعليم محل الأمية، أو الاستقرار محل الفوضى.

3- أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه Irreversible، فالتغيرات المؤقتة التي يمكـن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحا بالمعنى الحقيقي للكلمة، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسـرعة لا يعتبر إصلاحا فعلى سبيل المثال تبدأ بعض الأنظمة السياسية بخطوات ديمقراطية تتمثل بالحريات الصحفية والسماح بتأليف منظمات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، ثم يلي ذلك إجراء انتخابات ديمقراطية لمجالس بلدية أو برلمانات، ثم ما تلبث هذه الأنظمة أن تكتشف أن هذه المؤسسات تزعج السلطات الحاكمة وتحد من استبدادها فتتراجع عن هذه الخطوات.

أصل الإصلاح The Origin of Reform: إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ أننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تنزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مخ تلف أرجاء العالم، فضلا عن كونها موضوعا رئيسيا في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام مكيافللي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدث مكيافللي في كتابه الشهير »الأمير «عن أهمية الإصلاح وبنفس الوقت صعوبة وخطورة خلق واقع جديد، إلا أن حركة الإصلاح في العالم لم تتوقف وإن تعثرت أحيانا فتمرد اللورد كروميل في بريطانيا في منتصف القرن السابع عشر، والثورة الفرنسية 1789، وقبلها الثورة الأمريكية وغيرها من الحركات السياسية جاءت جميعا لتحقيق إصلاحات سياسية في المقام الأول، فهذه الثورات الديمقراطية هي التي وضعت حدا للاستبداد السياسي، وأمنت الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين [1].

[1] محمود العريان، الإصلاح في الوطن العربي: بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غير المنحازة، 31/3/2010 http:www.voltairenet.org

وفي الوطن العربي فان فكرة الإصلاح بدأت في الدولة العثمانية في المجال العسكري بعد الهزيمة التي تعرضت لها أمام روسيا القيصرية عام 1774وتوقيعها معاهدة كجك قنطارية، ثم امتدت لاحقا إلى المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية، ففي سنة 1839اصدر السلطان عبد المجيد الأول مرسوماعرف "بالتنظيمات الخيرية"، والتي أكدت على المساواة ما بين المسلمين وغير المسلمين في الدولة العثمانية، ثم تبع ذلك تبني أول دستور في الدولة العثمانية سنة 1876والذي تم بموجبه إنشاء برلمان،مثل فيه المسلمين والمسيحيون واليهود، وبذلك ظهر مفهوم المواطنة Citizenship لأول مرة في الدولة العثمانية، واستمرت حركة الإصلاح حتى نهاية الدولة العثمانية، إن الجهود الإصلاحية كانت بطيئة، جزئية ومتأخرة، وبالتالي لم تفلح في إنقاذ الرجل المريض الذي توفي بانتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي الجزء العربي من الدولة العثمانية بدأت الأفكار الإصلاحية في عدد من الأقطار العربية على يد عدد من المفكرين العرب مثل :رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده في مصر، ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبي في سوريا، خير الدين التونسي في تونس وغيرهم، حيث رأى هؤلاء المفكرون أن الدولة العثمانية لم تعد دولة الإسلام التي تمثل طموحات العرب والمسلمين، وبالتالي لابد من إصلاحها أو التخلي عنها لافتقادها الشرعية وتمثل أفكار هذا الجيل نواة الفكر القومي العربي الذي بنى عليه الجيل الثاني من القوميين العرب أفكارهم، مثل نجيب عازوري وساطع الحصري وقسطنطين زريق وميشيل عفلق وغيرهم من النخبة المستنيرة الذين لعبوا دورا بارزا في نشوء الحركة القومية العربية التي أثمرت جهودها في انفصال العرب عن الدولة العثمانية بنهاية الحرب العالمية الأولى.

وبوقوع معظم الدول العربية تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي، كانت الجهود منصبة نحو تحقيق الاستقلال الذي تحقق أخيرا ومنذ الاستقلال حتى نهاية القرن الماضي خضعت جميع الدول العربية لأنظمة تسلطية تعاني من سلسلة من الأزمات المختلفة، ولم يسجل لأي نظام عربي أي مبادرة في الإصلاح أو الانفتاح السياسي، حيث ركزت النخب الحاكمة في البلاد العربية على الاستمرار في الحكم، وبالتالي استمرار هيمنتهم على السلطة والدولة في آن واحد.

وأخيرا جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001لتكشف عن عمق الأزمة التي يعاني منها العالم العربي والتي تتمثل بغياب الحرية والعدالة، ونقص المعرفة، وعمق الهوة بين الأغنياء والفقراء وغيرها من الأمراض والتشوهات التي اعتبرت البيئة الخصبة لنمو الأفكار المتطرفة ونشوء الحركات الإرهابية، ولذلك أخذ الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة الضغوط على الأنظمة العربية للتوجه نحو الإصلاح وقد استجابت بعض الدول العربية على استحياء لإجراء إصلاحات جزئية أشبه بعمليات التجميل، وذلك لاحتواء الضغوط الخارجية الأمر الذي يعني أن العالم العربي لا زال أمامه طريق طويل، وبحاجة ماسة لإجراء إصلاحات جذرية لمواجهة الأخطار المحدقة به، ولخلق واقع جديد يليق بأبناء هذه الأمة .فالدولة القوية والناجحة والحريصة على امن وتقدم واستقرار وسعادة مواطنيها، هي التي تبادر بالإصلاح والتصدي للأخطار والتحديات الكبرى الوطنية والقومية.

عملية الإصلاح The process of Reform: في نفس الدراسات قد تكلمت عن عملية الإصلاح التي لا تحدث في فراغ ولا تنطلق لمجرد الرغبة في التغيير، إذ لابد من توافر بيئة مناسبة أو ظروف موضوعية تدفع باتجاه الإصلاح، وذلك لتجنب الآثار السلبية المترتبة على بقاء الوضع على ما هو عليه، من خمود وجمود ولاستعراض هذه الظروف والكيفية التي تتم فيها عملية الإصلاح وحجم أو درجة الإصلاح المطلوب، فانه لا بد من الإشارة إلى الحقائق التالية[1]:

1- إن الإصلاح عادة ما يتم في ظروف الأزمة The Context of Crisis فنقطة الانطلاق هي الأزمة التي تمثل خطرا أو تحديا للنظام القائم، وبالتالي لابد من التصدي لهذه الأزمة باتخاذ قرارات حاسمة وإجراء إصلاحات جذرية، وقد تكون الأزمة خارجية تهدد امن واستقرار أو كيان الدول، فالخطر الخارجي هو الذي دفع بالقادة العثمانيين إلى إجراء إصلاحات عسكرية، وذلك للدفاع عن سيادة وأمن الإمبراطورية في وجه التهديدات والأطماع الخارجية للدولة الأوروبية، وقد تكون الأزمة ناتجة عن عوامل داخلية مثل تردي الأوضاع الاقتصادية أو عدم الاستقرار السياسي أو فقدان الشرعية في نظام الحكم، أو هذه العوامل مجتمعة بحيث يكون الإصلاح هو الاستجابة العقلانية لمواجهة هذه الظروف الصعبة، وفي هذا السياق يمكن اعتبار سياسة الإصلاح أو إعادة البناء التي تبناها الزعيم السابق للاتحاد السوفيتي غورباتشوف في التحول نحو اقتصاد السوق وإنهاء حكم الحزب الواحد، مثال على تبني الإصلاح لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة في نظام ما .فالأزمة هي لحظة تاريخية حاسمة لا تقبل التوفيق أو التلفيق أو الإبطاء من أجل التقدم والازدهار وتلافي المصاعب والأخطار الناجمة عن عدم الإمساك بتلك اللحظة واستثمارها.

2-إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندوا في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية Ideology تساعدهم في تبرير الأفكار الإصلاحية والدفاع عنها، فالدعوة الإصلاحية التي نادى بها الجيل الأول من القوميين العرب من أمثال: الكواكبي واليازجي ورشيد رضا ورفاعة الطهطاوي وغيرهم كانت نابعة من تأثرهم بالأفكار الغربية ولاسيما فكرة القومية Nationalism والإصلاحات الاقتصادية التي تبناها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر كانت نتاج تأثره بالعقيدة الاشتراكية، فالخطاب الإصلاحي المستند إلى عقيدة أيدلوجية يتميز بوضوح الرؤية وقوة الحجة عند المبادرة أو المشاركة أو حتى عند النقاش، فالعلمانية وا لديمقراطية والعقلانية والمواطنة هي جميعا إيديولوجيات يمكن لقادة الإصلاح الاستناد عليها في دفاعهم أو تبريرهم لتوجهاتهم الإصلاحية وإقناع الجماهير بضرورتها، إلا انه ليس من الضروري أن تكون كافة الدعوات الإصلاحية نتاج عقائد سياسية، لا بل إن بعض قادة الإصلاح قد يتبنون أفكارا إصلاحية تتناقض وعقائدهم السياسية، فعلى سبيل المثال تبنت رئيسة وزراء بريطانيا السابقة "مارجرت تاتشر" برنامجا اقتصاديا إصلاحيا نادى ببيع القطاع العام إلى القطاع الخاص بالرغم من انتماء تاتشر إلى التيار المحافظ.

---

[1] محمد تركي بني سلامة، الإصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة، متوفر على : http://www.dahsha.com/viewarticle.php(طبع في 28/3/201)

-3أن الإصلاح الذي يأتي بمبادرة من القائد ومن هم حوله النخبة الحاكمة Reform from Above لابد من أن يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وخلق عناصر وفئات تستفيد من عملية الإصلاح حتى يكتب له النجاح والاستمرارية، أي خلق جبهة للإصلاح، فكلما اتسعت قاعدة المشاركة في عملية الإصلاح كلما زادت شرعية الإصلاحات، فالإصلاح الذي يتم من أجل حريات الناس ومصالحهم ومن اجل مستقبلهم، لا شك سوف يدفعهم إلى التمسك به وحمايته مما يحاولون عرقلته أو الإساءة إليه، وبالتالي لابد من أن يؤدي الإصلاح إلى حراك اجتماعي وخلق إرادة مجتمعية، وبلغة أخرى يواكب المبادرات الإصلاحية من أعلى إصلاح تدريجي من الأسفل Reform from below، وبخلاف ذلك فإنه تبقى الإصلاحات جزئية وغير مؤثرة يسهل التراجع عنها، وذلك لغياب الجماهير التي يمكن أن تدافع عن هذه الإصلاحات وتتمسك فيها.

لكل عملية إصلاح مسار واتجاه خاص بها قد يكون من المنظور الزمني أو المكاني أو حتى الإديولوجي، فموجة التحولات والتغيرات الاجتماعية مرتبط بمدى زيادة وتطور النظم الاقتصادية والسياسية، وكذا التأثير العلمي المرتبط بالعولمة، الذي خلق نوعا من الابتعاد أو تزعزع الارتباط بالهوية والتقاليد والأعراف، هذا كله بسبب الغزو الثقافي والمعلوماتي للمجتمعات، وما خلقه التنوع الثقافي والتعدد السياسي بحثا عن العدالة والنظام والحرية، هذا ما ورد في مختلف الدراسات مبينة كيف بنية سياسات جديدة وخلقت تغيرات جزئية أو جذرية، وكيف هدمت سياسات وبناءات اجتماعية كانت قائمة بذاتها، من هنا يمكننا تبيان فكرة فرنسيس فوكوياما في نظريته للتغير الاجتماعي كيف أن الديمقراطية الليبرالية لا يمكن أن تدخل من الباب الخلفي، بل يجب أن تأتي في لحظة ما من قرار سياسي واعٍ ومقصود، يعمل على تأسيس الديمقراطية، وفي الوقت الذي قد يعمل هذا القرار على إيجاد صدام وصراع بين أطراف مؤيدة وأخرى معارضة، إلا ان ربط التحول الديمقراطي يدل على أن التغيير الاجتماعي والسياسي لا يشترط دوما صدلما أو عنفا من اجل تحقيق الديمقراطية، بل أن التغيير الديمقراطي يأتي أيضا من خلال إصلاح واع وجري، ومن هنا، عادت الإزاحة الفكرية إلى الإصلاح السياسي، وفق محددات الليبرالية الديمقراطية، بقوة أكبر من أي وقت مضى، ويعيد هذا الأخير الإصلاح السياسي إلى قيم الليبرالية الديمقراطية، من خلال إدراك أن الرغبة الفعالة لدى الأفراد في علاج الفساد وإيجاد المجتمع الذي يحققون فيه ذواتهم بعدالة، هي واحدة من أهم عوامل إصلاح الأنظمة السياسية، وبذلك فالأنظمة السائرة في التنمية السياسية، والراغبة في الإصلاح، أمامها مهمة إعادة تطوير مواردها البشرية علميا وإداريا، ومقاومة الفساد وتجفيف منابعه . ويتحقق إصلاح الدول بالانتباه إلى حاجة أساسية يسعى الفرد إليها، وهي ليست مجرد المكافأة المادية، بل التفرد والتميز والتقدير الذي يحصل عليه جراء ذلك، مما يتطلب إعادة النظر في القوانين والتشريعات من أجل تحقيق العدالة، وتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد، وتقدير الإبداع والابتكار، وهنا يصل تيار عودة الليبرالية الديمقراطية إلى أن إصلاح الدولة يجب أن يقود إلى أن الدولة ليست أهم من الفرد، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يبدو في منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية الطبيعية، فالأنظمة التي تتعامل مع الجموع البشرية سوف تصطدم بالفروق الحاصلة بينهم، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة، وفي هذا السياق تكلم عن نظرية

نهاية التاريخ والتي تطرقنا لها في بداية هذا العمل، والتي اعتبر أنه لا وجود لسياسة تأتي بحد الليبيرالية التي تساوي بين السادة والعبيد وتجعل الكل لهم نفس الواجبات ونفس الحقوق، ولا أحد فوق القانون، وهذا نتاج الإصلاحات المتكرر، والمثابرات المتتالية.

الدراسة الميدانية: منهج البحث: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي قصد تشخيص رأي المبحثين في الدور الذي يلعبه الإصلاح السياسي في المجتمع وما الآثار المترتبة عنه، ومحاولة تسليط الضوء على العلاقة التي تربطه بالتغيرات الاجتماعية، وبالأخص بالبناء الاجتماعي، إضافة إلى المنهج المقارن الذي اعتمدناه في خضم عملية تحليل وتفسير النتائج بمقارنة اتجاهات وحدات عينة البحث "عاملين بالمجال السياسي، عامة الناس" فيما يتعلق بموضوع الدراسة وعناصره.

أداة البحث: تبنت الدراسة على أداة المقابلة المقننة التي حددت أسالتها تحديدا دقيقا من حيث عدد الأسئلة الموجهة للمبحوثين وترتيبها ونوعها "أسئلة مفتوحة" أما من حيث المحتوى فقد شهدت بعض التباين حسب عينة البحث، شملت الدراسة مترشحين لمناصب سياسية، ومواطنين من مختلف الشرائح.

عينة البحث: اختيرت العينة العشوائية وتم اجراء المقابلة مع 24 فرد على الترتيب حسب نوع العمل فقد شمل "حرفي وعامل (10)، مثقف ومتعلم(10)، أستاذ تعليم عالي وإطار(4)، أما العينة الثانية فقد ضمت 37 مترشح لمختلف المناصب السياسية منها بالمجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي وكذا نوابهم، منهم (5) مترشحين ليست لهم خبرة في خوض التجربة السياسية، وآخرون مقسمين إلا ثلاث فئات حسب التجربة والخبرة في الميدان السياسي والذي قدر عددهم بـ (24) مترشح.

- **الخبرة المهنية في المجال السياسي ودورها في إبداء رأي إزاء العمل السياسي :**

- **بالنسبة للمترشحين لمناصب سياسية "رئيس مجلس شعبي بلدي – ورئيس مجلس شعبي ولائي"**

مترحشي لخوض في العمل السياسي	التكرار	%
ليست لهم تجربة سياسية من قبل	05	13,51
ليست لهم خبرة في العمل السياسي من قبل	08	21,62
لهم تجربة في الخوض في الترشح دون العمل السياسي	08	21,62
تجربة متواضعة في العمل الياسي	08	21,62
التمرس في العمل السياسي	08	21,62
المجموع	**37**	**100**

يقر افراد العينة الذين تم محادثتهم حول الموضوع أن الخبرة في العمل السياسي ما هو إلا عنصر وعامل أساسي في جودة العمل السياسي وطبيعة المنصب المرشح له الذي يعتمد على مدى خيرة الفرد وكفاءته المهنية للتحكم في زمام الأمور، ولتجنب التعرض لخبايا ومفاجآت وعراقيل إدارية وبيروقراطية من

بينهم واحد من من ليس لهم تجربة سياسية من قبل، في حين يرى البعض منهم أنه مهما كانت خبرته السياسية إن لم تكن شخصية المرشح وأعوانه ذو كفاءة وإخلاص فإنهم سيسيرون أمور السلطة التي أولها لهم الشعب بالانتخاب ، وفقا لما هو موجود في السلطة السابقة نظريا وتطبيقيا لارتباطه بمناهج وبرامج مقررة سلفا هذه كانت ردود أفعال وإجابات كل من مترشحي الفئة الثانية والثالثة وكذا الرابعة والتي قدرت نسبتهم بـ 21,62%.

أما المترشحين أصحاب الخبرة السياسية حاولوا الاجابة بنوع من الموضوعية التي بها أرادوا تشخيص لنا طبيعة العمل السياسي بالميدان على انه يتوافق مع مخططاتهم الشخصية للتغيير للأفضل حسب برنامجهم المقترح لعمل السياسي بالمنصب المترشح له، الى جانب توافقه النسبي مع برنامج الاصلاح السياسي ككل غير انه ينقصه الجانب التطبيقي بنفس النسبة 21,62%.

- **بالنسبة لمختلف الشرائح المجتمعية:**

مختلف شرائح المجتمع	التكرار	%
حرفيين وعمال	10	41,66
مثقفين ومتعلمين	10	41,66
إطارات	04	16,66
المجموع	**24**	**100**

من جهة أخرى نجد شرائح المجتمع المختلفة متأثرة بالواقعهم المعاش دون النظر لأي تغير أو إصلاح حتى إن كان ناجحا فبالنسبة لهم لا ينفع إصلاح لم يغير من واقعهم المعاش، ولم تحل معضلاتهم الاجتماعية كما سموها في إجاباتهم أثناء الدراسة وطرح عليهم أسئلة المقابلة، ومنهم من كان يجيب بشكل من العصبية والصوت المرتفع وكأنه يشاجرنا، لتجرئنا للخوص في هذا الموضوع وإتهمنا البعض منهم أننا نسخر منهم لطرحنا مثل هذه التساؤلات لأن كل شيء ظاهر للأعيان فما بالنا لا نلاحظ أو أننا من أفراد لا يحركون ساكنا لمحاربة ما هو غير صائب، وما الفائدة من هذه الدراسة التي لا تعطي تغيير في الوضع الاجتماعي الراهن، ولا تأتي بحلول، وهذه الفئة قدرت بـ 41,66% فئة متذمرة من عدم وجود حلول مشاكلهم اليومية، ولا استجابة لمطالبهم التي تمثل حقوقهم كمواطنين بالبلد، وقد نوقش الامر من الفئة الثانية (نسبتها 41,66%) بحدة أقل مراعين بعض الجوانب التي تجعل من الاصلاح السياسي لا يعطي تماره الكلية لتمرد العراقيل بشدة في المجتمعات، وهو ما حدث وما يحدث في الساحة السياسية العربية، وقد نوه للمحاولات الاصلاح في مختلف الغرف السياسية والتعديل الذي يحدث نوعا من التغير والتغيير في مختلف الأوساط لكن بصفة أقلل من هو متوقع منه، إي بمعنى آخر أن بعض التعديلات إن لم نقل معظمها تبقى سجينة الحبر والورق دون خروجها للميدان وهذا يجعل منها تخلق تغيرات سلبية في المجتمع بدل خلقها للتغير الإيجابي، وذلك بخلق التذمر والاحتجاج والخروج عن السلطة للفئة الغير راضية من مطبقي القوانين المعدلة أو المصححة، أما الاطارات التي قدت نسبتهم بـ 16,66% فقد ناقشوا الموضوع من مضمونه الخاص، وهو التحليل العميق لمضمون الاصلاحات السياسية والدستورية، وناقشوا أيضا موضوع إقحام المرأة بنسبة معينة بالتمثيل السياسي على أنه قفزة نوعية في العالم السياسي، ومنهم من ناقش

تحديد النسبة لمشاركة المرأة في العمل السياسي في حد ذاته إهانة لها وتحديد لحرياتها الشخصية، إلا إذا اغتنمت المرأة المنتخبة هذا الاستحقاق السياسي لفرض الرأي ولا تجعل من نفسها مجرد لعبة سياسية تقاد وتساق في المسار السياسي دون إرادتها.

- **كيفية تأثير الاصلاح السياسي في خلق التغير:**

مختلف شرائح المجتمع	أفراد العينة	التكرار	%
تغيير قوانين في الدستور حسب حاجيات الحكام لا المحكومين	حرفي وعامل	05	33,33
	مثقف ومتعلم	03	
	إطار	00	
تتنوع الاصلاحات وتختلف حسب الميدان لكنها حبر على ورق	حرفي وعامل	03	33,33
	مثقف ومتعلم	04	
	إطار	01	
الاصلاح السياسي هو من يحدث تغير الإيجابي أو السلبي في البناء الاجتماعي	حرفي وعامل	02	33,33
	مثقف ومتعلم	03	
	إطار	03	
المجموع	24		100

نجد أن الفئة الأولى التي مثلت نسبتها 33,33 % تجيب بشيء من التضمر عن الأوضاع وعدم الرضى عن الاصلاحات والتغييرات التي أحدثت في الدستور مثلا فقد اعتبروا التغييرات والإصلاحات تنصب كلها في صالح السياسين لا المواطن، أما الفئة الثانية التي كانت بنفس النسبة فإنها تعترف أن بعض الاصلاحات صائبة بفضلها قد تجعل من المجتمع الجزائري يعيش الديموقراطية ويمارستها بحذافرها لكن المشكلة تكمن في أن هذه الاصلاحات تبقى مجرد حبر على ورق رغم تنوعها واختلافها حسب الميادين نجدهم يتساءلون أين الخلل هل يكمن في المشرع أم في غياب الرقابة أم في غياب المعارضة القوية التي لا تغير من مبادئها حسب مصالحها لا مصالح عامة الناس؟، لكن الفئة الاخيرة أكدت بطريقتها التي وجدنا فيها نوعا من الاجابة وإن كانت محدودة عن ما تساءلت عنه الفئة الثانية، حيث أقرت هذه الأخيرة أن الاصلاح السياسي هو من يحدث تغير الإيجابي أو السلبي في البناء الاجتماعي وهيكله وذلك من خلال إحداث التغيير في الاتجاه السلبي إذا شرعت قوانين تصب في صالح عامة الشعب ولا تطبق فهنا تخلق نوعا من البلبلة والاحتجاجات والمناوشات وتصل حتى تخريب المنشآت كنوع من السخط والرفض وهذا ما حدث في كثير من المرات، ويعتبرون تماطل السلطات المعنية بالتنفيذ إهانة للمواطن وللمشرع في حد ذاته، أما التغيير في الاتجاه الإجابي هو التغيير الذي نجد فيه سلطة تنفيذية تعمل بماشرع من إصلاحات للتطبيق مع متابعة

مراقبة للمعارة التي لا تتنازل عن مبادئها السياسية، وهذا يحدث الغيير في مختلف الميادين وعلى مختلف الأصعدة.

- **جدول يبن مدى صعوبة كسب الكفاءة المهنية في العمل السياسي والخوض في غمار هذه التجربة:**

رأي المترشحين في الخوض التجربة السياسية لتقلد مناصب	أفراد العينة	التكرار	%
- سهل التمرس في التجربة والعمل السياسي	الفئة الأولى	02	16,21
	الفئة الثانية	02	
	الفئة الثالثة	01	
	الفئة الرابعة	01	
	الفئة الخامسة	00	
- صعب التمرس في العمل السياسي	الفئة الأولى	01	48,64
	الفئة الثانية	03	
	الفئة الثالثة	03	
	الفئة الرابعة	05	
	الفئة الخامسة	06	
- يمكن تعلم التمرس في العمل السياسي	الفئة الأولى	02	37,83
	الفئة الثانية	04	
	الفئة الثالثة	04	
	الفئة الرابعة	02	
	الفئة الخامسة	02	
المجموع	37		100

من خلال هذا الجدول تتفق كل الشرائح المرشحة على أن الخوض في التجربة السياسية ليس بالأمر الهين ويظهر لنا من الفئات الخمس أنه كلما زادت التجربة السياسية كلما ظهرت الصعوبات الممارسة في الميدان إي أن أصحاب التجربة السياسية والخبرة هم أكثر الاشخاص الذين يعترفون بصعوبة الممارسة السياسية والتضلع فيها أكثر من غيرهم، وهذا ما يظهر في الفئة الخامسة مقارنة بالفئة الأولى.

عينة المترشحين	التكرار	%
التغير في البناء الاجتماعي يخلق الاصلاح لتفادي الانسداد السياسي والانهيار	10	27,02
الاصلاح السياسي يخلق التغير في البناء الاجتماعي يتماشى مع السياسة الحديثة التي	08	21,62

تضمن الديموقراطية		
النمط الاجتماعي يفرض إيجاد سياسة تسيير حسب متطلبات المجتمع في كل مرة	07	18,91
التعددية نتيجة الاصلاح تفرض التوازن في المجتمع من الجانبين "من جانب الوقوف كمراقب للسلطة التنفيذية لمنع التماطل ومن جانب آخر تضمن القضاء على التمرد والعصيان"	08	21,62
ديناميكية الحركة السياسية تخلق وتفرض التغير الابنية والأنماط الاجتماعية كما يمكن حدوث العكس	04	10,81
المجموع	37	100

جدول يبين آليات إحداث التغير الاجتماعي في ظل الاصلاح السياسي:

يتبن من خلال هذا الجدول أن كل الفئات تقريبا تتفق على أن العلاقة بين الاصلاح السياسي والتغير في البناء والنمط الاجتماعي علاقة تأثير وتأثر، فكل تغير في واحدة منهما تفرض التغير على الأخى والاختلاف قد يكون في نوع التغير، فالتغير نمط من الانماط الاجتماعية من الناحية السلبية قد يخلق تغير سياسي إيجابي بحثا عن الحل وتفاديا للفوضي والتمرد، وتدخل أطراف قد لا نحبذ مشاركتها لنا، كسبيل المثال الايدي الخفية والتي تكون في أغلب الأحيان خارجية.

- **جدول يبن مدي وعي المواطن بالمشاركة في صنع التغيير بالانتخاب:**

يظهر في الجدول بنسب 54,16 % مدي وعي المواطن ومدى حرصه عن إحداث التغيير للأحسن ومنع التزوير بمشاركته في الانتخاب وأمله أن تأتي الاصلاحات الجديدة بحلول للمشاكل الاجتماعية التي تكاد تستفحل بالمجتمع الجزائري، في المقابل 45,83% يرفضون المشاركة تعبير عن عدم الرضى عن النتائج التي عايشوها من قبل ولم تأتي بالجديد، فيرون أن هذه الانتخابات لن تعطي لهم الحل لمشاكلهم اليومية، فامتناعهم هعو رفض لبرنامج إنتخابي أو حتى مترشحين.

مختلف شرائح المجتمع		التكرار	%
أشارك في صنع الحدث الانتخابي	كي لا أسمح باستغلال صوتي	04	54,16
	لأمنع التزوير	03	
	قد يحدث صوتي الفرق	06	
لن أنتخب لأني	أقاطع الانتخاب لأنه لا فائدة منه	05	45,83
	أمتنع عن التصويت تعبيرا عن عدم الرضى عن المترشحين أو البرنامج	04	
	أمتنع لمعرفتي النتيجة لان صوتي لن يحدث أي نتيجة	02	
المجموع		**24**	**100**

مدى تدعيم آليات الاصلاح السياسي بتعديلات كافية ووافية للتحقيق الرضى المستهدف:

تـــــــدعيم بآليات / موقف	الفئة الاولى		الفئة الثانية		الفئة الثالثة		الفئة الرابعة		الفئة الخامسة		المجموع	%
نعم	1	20	2	25	2	25	3	37,5	4	50	12	32,43
لا	2	40	2	25	3	37,5	2	25	1	12,5	10	27,02
نسبيا	2	40	4	50	3	37,5	3	37,5	3	37,5	15	40,54
المجموع	5	100	8	100	8	100	8	100	8	100	37	100

إن المترشحين للمناصب العمل السياسي كلما زادت خبرتهم في مجال العمل السياسي وممارستهم في الميدان كلما وجدنا أن ثقتهم من أن التدعيمات التي تحظى بها آليات الاصلاح في كل مرة هي كافية ووافية لتحقيق الرضى المستهدف في المجتمع وقد قدرت النسبة بـ 32,43%، وقد عبرة فئة أخرى أن هذه التعديلات غير كافية تحتاج إلى التجديد ومواصلة التعديل حسب متطلبات المجتمع وأكثر فئة طالبت بالأمر هي الفئات الثلاث الاولى، وتبقى أعلى نسبة والتي قدرت بـ 40,54% تقر أن التعديلات الحاصلة في الآليات كافية نسبيا تحتاج دوما للمتابعة.

نتائج الاصلاح ومدى انعكاسه لتجاوب المواطن مع آلياته حسب المشاركة السياسية لهم.

النتائج / موقف		حرفي عامل	%	مثقف متعلم	%	إطار	%	المجموع	%
نعم	سلبي	02	20	01	30	00		07	29,16
	إيجابي	01	10	02	20	01	25		
لا		06	60	03	30	02	50	11	45,83
نسبيا		01	10	04	40	01	25	06	25
المجموع		10	100	10	100	4	100	24	100

في هذا الجدول يظهر أن في كل من الاجابات المتعلقة بالبرامج المقترحة في الحملات الانتخابية والمطبق منها بعد الفوز واعتلاء المنصب المنتخب له إن كانت تحدث تغييرا في البناء الاجتماعي والقضاء على معضلاته، تبين بنسبة عالية تقدر بـ 45,83% حسب رأي المواطن أنه لا تحسن من الظروف الاجتماعية لمجموعة كبيرة من شرائح المجتمع المدني ولا تغير من واقعه، وإن أحدثت التغيير يكون نسبيا والتي تصل إلى 25%، للتأكيد نلاحظ أن في إجابات التغيير الحاصل في الاتجاه السلبي كون في الفئتين الأولى والثانية أبر من الايجابي.

<u>التحليل</u>: قد بينت الدراسة الاستطلاعية لفئة اختيرت بطريقة قصدية في يوم علمي بأحد الملتقيات حيث مختلف الشرائح الاجتماعية كانت متواجدة بقاعات التظاهرة التي تزامنت مع تظاهرة مزدوجة لعرض

الأعمال التقليدية والحرف، أين كان رأي الشخصي أنه بإمكاني أن أجد الآراء المختلفة باعتبار أن الحاضرين كانوا من مختلف الشرائح المجتمعية من دكاترة وأساتذة التعليم العالي، وحضور أحد الوزراء، إلى المواطن العادي والحرفي والعامل البسيط، لنوزع استمارات فيها ثلاث أسئلة بسيطة، رغم تفاوت المستوى الدراسي، والمعرفي وحتى الاجتماعي، الاقتصادي، وطرق تفكير، إلا أن معظمهم أي ما يعادل 87% من مجموع المبحوثين البالغ عددهم واحد وستون مبحوثين منهم أربعة وعشرون من عينة الدراسة الخاصة بعامة شرائح المجتمع، أقروا على أنه بالرغم من انتشار شعارات الحرية، الديموقراطية، والشفافية، الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في كثير من بقاع العالم، إلا أن استمرار الأنساق التسلطية والنظم الشمولية في العديد من دول العالم الثالث يجعل من المتعذر حدوث تقدم اجتماعي أو تحقيق تطلعات الشعوب المتعطشة إلي الحرية الرأي والتعبير، أو إحداث تغييرات كلية أو إصلاحات جزئية في الهياكل السياسية القائمة، رغم أن كل فئة أجابت حسب ثقافتها من البسيطة والسطحية، إلى التحليل السياسي المعمق، فالفئة البسيطة التفكير حللت الإصلاح السياسي من منظرها التعريفي البسيط على أنه مهما كان الشخص المرشح لأي منصب لن تتاح له فرصة تطبيق سياسته الخاصة بل سيتعامل بسياسة الكرسي المحضر من قبل والمنتخب له، ومهما كانت التغييرات التي يحاول إحداثها فإنها لا تبارح مكانها فالأولى لهم البحث عن سبل التغيير خارج إطار الاصلاح السياسي، فليتجهوا مباشرة للإصلاح الإقتصادي، الثقافي، التعليمي وغيرها من الميادين، مباشرة دون المرور بالإصلاح السياسي الذي يأخذ وقتا ليحدث ذلك، والإصلاح السياسي المتماطل في التطبيق هو من يخلق التغير الاجتماعي في الناحية السلبية وليست الإيجابية، والتي تخلق أيضا المعارضة من طرف فئات مختلفة من الشعب التي لم يقدم لها الاصلاح أي حل لمشاكله اليومية وصعوبات الحياة، بالإضافة إلى الاحتجاجات عن الوضع الذي لا يتغير بتغير مسيري السلطة، والتي تصل في بعض الأحيان إلى ثورات كما حدث في مختلف الدول العربية التي أحدث الشعب التغير السياسي بحد ذاته مكان الاصلاح السياسي.

خاتمة: تسمح نتائج هذه الدراسة أن تكون أرضية لدراسة ميدانية معمقة أكثر تمثيلية للمجتمع الأصلي منهجيا، لأننا اضطررنا إلى الاستناد إلى أداة المقابلة نظرا لعامل الضغط الزمني وكذا حصر المقابلة على من استجابوا للبحث، والنتائج المتوصل إليها ما هي إلا نتائج تمثل العينة في حد ذاتها فحسب ولا يمكن تعميمها لان العينة ليست تمثيلية للعينة الأصلية باعتبار المجتمع الأصلي حجمه أكب ر بكثير من العينة المدروسة، لكن رغم ذلك فإننا استطعنا تسليط الضوء على طبيعة تفكير شريحتين من المبحوثين، والتي ساعدت للوصول إلى نتيجة البحث ولو بشكل محدود والتي بينت لنا أن آثار ونتائج الإصلاحات تختلف باختلاف الظروف التي تتم في ظلها الإصلاحات، وكذلك باختلاف الأهداف والغايات التي تسعى الحركات والقادة الإصلاحيين إلى تحقيقها، كما انه من الصعوبة الإحاطة التامة بآثار ونتائج الإصلاح إذا كانت عملية الإصلاح لا تزال مستمرة، وبالتالي يصعب الحكم عليه، أو تقييمه فقد يكون الزمن وحده كفيل بإظهار الحقيقة، فلكل سياسة بداية قد يقبلها البعض ويؤيدها فيكنون الدعاة للتغير والتغيير، والبعض الآخر يقف في طريقها فيكنون من يصنعون معوقات التغيير، فمن يخلق الإصلاح ويناضل في سبيل تحقيق التغير

للأحسن والأصلح لمختلف شرائح المجتمع بتطبيق مبادئ الإصلاح التي أيده عليها مجموعة واسعة من الأفراد، وعليه الاستمرار في المحافظة على ثمار الإصلاح ومحاولة تفعيل مختلف المؤسسات المجتمعية.

المراجع:

1- محمد محمود السيد، الحوار المتمدن-العدد 19:42 - 23 / 11 / 2011 - 3555

2- **أميمة مصطفى عبود**، مفهوم الاصلاح السياسي في بعض نصوص الخطاب العربي اليبرالي الجديد، موقع منتديات السعودية تحت المجهر، متوفر على http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=22857 ، طبع في 1/4/2010.

3- **محمود العريان**، الإصلاح في الوطن العربي: بحث في دلالة المفهوم، موقع شبكة الصحافة غير المنحازة، متوفر على: http://www.voltairenet.org/article129812.html ، طبع في (31/3/2010

4- **محمد تركي بني سلامة**، الإصلاح السياسي دراسة نظرية، موقع شبكة دهشة، متوفر: http://www.dahsha.com، طبع01/3/28